التطور الاجتماعي والاقتصادي الذاتي، وتحويره وتوجيهه وفقاً لحاجات الالحاق والدمج الاقتصادي السياسي، الهاشمي اولاً، والتدمير والتهويد الاقتصادي القسري، على يد السلطات الاسرائيلية ثانياً.

خلال سبعة عشر عاماً من الالحاق الاردني للضفة الغربية، في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧، واجهت الضفة الفسطينية عملية الحاق سياسي واقتصادي، تم عبرها تشويه البنى الاقتصادية وتوجيهها الى خدمة السياسة الالحاقية، وترتب على ذلك التحكم في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية الانتاجية المختلفة، بما يخدم توجهات تلك السياسة.

وفي العام ١٩٦٧، ابتليت الضفة باحتلال اسرائيلي جاء ليكمّل دائرة الالحاق باسلوب آخر، هو التهويد، بعد ان كانت الضفة استنزفت، بشرياً واقتصادياً، وتشوّه مسار انمائها، اضافة الى عملية الانهاك السياسي متعدد الاشكال التي جعلتها واهنة في مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي الاجلائي الزاحف.

وما ان تكرس الاحتلال العسكري، حتى بدأت خطط احداث تغييرات بعيدة المدى في البنية الديمغرافية، والاجتماعية، عبر حلقات محكمة الترابط. وذلك على الرغم من المعارضة والمقاومة متعددة الاشكال التي واجهتها تلك الخطط. الا ان الواقع الموضوعي الذي تمثل في حقيقة كون الضفة الغربية منهوكة القوى، وفاقدة الشروط الضرورية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تمكّن من تنظيم عملية مقاومة فعالة ضد خطط الدمج والتهويد، لم يمنع انبثاق مناهضة متواصلة لتلك السياسات. وتتواصل حلقات المقاومة السياسية، والاقتصادية، وتتخذ لها تلاوين متنوعة، على الرغم من ان المعركة غير متكافئة، ووسائل الصراع والمقاومة محدودة. اذ لم يكن مقدراً للمقاومة الاقتصادية ان تحقق نتائج ذات فعالية كبيرة. غير ان مناهضة السياسات التي أريد لها ان تتوج عملية الدمج والتهويد تواصلت بحلقات من انتفاضات متصاعدة لم تتمكن كل الامكانات العسكرية الاسرائيلية واجراءات القهر من تطويعها وايقافها.

المعركة الديمغرافية ـ معطيات ووقائع

لكي يمكن الانطلاق لرصد ومتابعة التغيرات والتحولات الديمغرافية والاجتماعية، والتغيرات الطبقية، لا بد من تفحص الواقع العيني الملموس الذي انصبت عليه تلك الاجراءات والتدابير منذ بداية الاحتلال، ومتابعة مراحل مساراته، وتحولاته، العينية، ثم ما ولده ذلك المسار من وقائع وواقع جديد، وما ترتب عليه من معطيات اجتماعية واقتصادية، تبلورت معالمها، بشكل اكثر وضوحاً، في أواخر السبعينات.

بداية، لا بد من تناول معطيات المعركة الديمغرافية وميادينها، ومتابعة وقائعها في الواقع السكاني، والاقتلاع من المخيمات والتهجير من القرى والبلدات وغيرها، وما ولدته من هجرة متنوعة، مباشرة قسرية، وغير مباشرة (طوعية)، أو على شكل ابعاد متعدد الاسباب والتلاوين. وقد ازدادت وتيرة موجات الهجرة مع تواصل عمليات الاستيلاء التعسفي المنظم على الارض.

لقد بات من الواضح ان المعركة الديمغرافية مع اسرائيل هي معركة شديدة الخطورة والجدية. وكلما ارتفعت وتيرة حديث القيادة الاسرائيلية عن الخطر الديمغرافي الفلسطيني المزعوم، خاصة في الضفة الغربية والقطاع، فان ذلك يعني مزيداً من الخطط والاجراءات والتدابير، تزج في ميادين معركة اساسية مفتوحة، هي معركة السياسات الديمغرافية الاسرائيلية الموجهة لانتزاع الارض